الدبلوماسية المغربية في العهد العلوي:
من بناء الدولة إلى فقدان السيادة (1666–1912)
قراءة تحليلية في الجزء العاشر من
" تاريخ الدبلوماسية المغربية "

الباحثة: حنان بوتفور
باحثة في الدبلوماسية الثقافية والتاريخ المعاصر
جامعة عبد المالك السعدي
المغرب

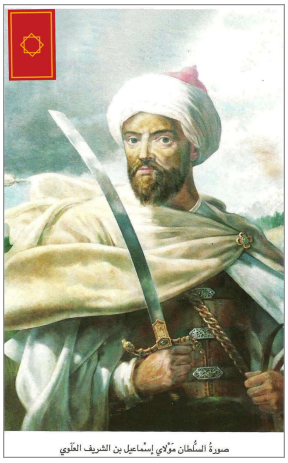
صورةُ السُّلطان مَوْلاي إسْماعيل بن الشريف العَلَوي

ملخص

يتناول هذا البحث تطور الدبلوماسية المغربية خلال العصر العلوي، من سنة 1666 إلى سنة 1912، انطلاقًا من قراءة نقدية للجزء العاشر من كتاب "تاريخ الدبلوماسية المغربية" لعبد الهادي التازي[1]. يعتمد العمل على مفهوم "النقد المزدوج" لعبد الكبير الخطيبي، الذي يجمع بين مراجعة الذات والانفتاح على الآخر من أجل فهم أعمق للدبلوماسية المغربية في علاقتها بالداخل والخارج. منذ تأسيس الدولة العلوية، أبدى السلاطين وعيًا بأهمية العلاقات الخارجية لحماية السيادة ومواجهة التدخلات الأجنبية، خاصة من قبل القوى الأوروبية الساحلية. ويُعتبر عهد المولى إسماعيل من أبرز فترات ازدهار الدبلوماسية المغربية، حيث اعتمد سياسة تفاوضية فعالة مع فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية، واستعمل الأسرى الأوروبيين كورقة ضغط، مؤكدًا استقلالية المغرب عن الخلافة العثمانية. خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تميزت الدبلوماسية المغربية بمرونة كبيرة، إذ لم تربط نفسها بتحالف دائم، بل كانت تتحرك وفق منطق المصلحة وتوازن القوى. ومع دخول القرن التاسع عشر، بدأت ملامح الاختلال تظهر، حيث ازدادت الضغوط الأوروبية، وتعمق التغلغل الاقتصادي والدبلوماسي، وبدأ المغرب يفقد تدريجيًا قدرته على الحفاظ على استقلالية قراره السياسي. رغم محاولات الإصلاح والمناورة، كما في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، لم يتمكن المغرب من تفادي المصير المحتوم، وانتهى الأمر بفرض الحماية سنة 1912. توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية المغربية، رغم ما تميزت به من حنكة وصبر استراتيجي، لم تنجح في مقاومة التحولات الكبرى للنظام الدولي وضعف البنية الداخلية للدولة، ما أدى إلى نهاية السيادة المغربية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: السيادة، المولى إسماعيل، العلاقات الأوروبية، التفاوض، الحماية.

مقدمة عامة

تُعتبر الدبلوماسية المغربية عبر التاريخ مرآةً حقيقيةً لتحولات الدولة والمجتمع، وقد شكّلت أحد الأعمدة الرئيسية للحفاظ على السيادة والوحدة الترابية للمملكة في مواجهة القوى الإقليمية والدولية. يعالج هذا البحث تطور الدبلوماسية المغربية من خلال قراءتين متكاملتين: الأولى من خلال الجزء الثامن الذي يغطي الحقبة السعدية والعلاقات المغربية مع الدولة العثمانية وأوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، والثانية عبر الجزء العاشر الذي يسلط الضوء على المراحل الأساسية من الحكم العلوي إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر.

تميزت هذه الحقب التاريخية بتغيرات جذرية على المستوى الإقليمي والدولي، حيث انتقل المغرب من مرحلة المبادرة الدبلوماسية إلى مرحلة الدفاع عن الاستقلال في مواجهة الأطماع الاستعمارية. وقد كشفت هذه المسارات عن وعي مبكر لدى السلاطين المغاربة بأهمية التحرك الدبلوماسي كآلية للتفاوض والتأثير، في ظل محيط دولي مضطرب.

تنطلق الدراسة من مقاربة تاريخية تحليلية—مقارنة، تسعى إلى تفكيك أدوات الفعل الدبلوماسي المغربي، ورصد حدود فعاليته في سياق دولي متحوّل اتسم بتصاعد التنافس الإمبريالي واختلال موازين القوة. وتفترض الدراسة أن الدبلوماسية المغربية، رغم وعيها المبكر بأهمية التفاوض والتحالفات، انتقلت تدريجيًا من موقع المبادرة إلى موقع الدفاع، مما ساهم في تأجيل التدخل الاستعماري المباشر.

وتطرح الدراسة السؤال التالي: إلى أي حد شكّلت الدبلوماسية المغربية أداة لبناء الدولة والحفاظ على استقلال القرار السياسي، ومتى أصبحت عاجزة أمام التحولات البنيوية للنظام الدولي؟

الإطار النظري :النقد المزدوج كمدخل لفهم الدبلوماسية

في سياق هذا البحث الذي يسلّط الضوء على تطور الدبلوماسية المغربية في العهد العلوي، من المفيد استحضار بعض الإسهامات النظرية التي يمكن أن تُضيء فهمنا لطبيعة العلاقات المغربية الخارجية، وخاصة في ظل التحولات الدولية العميقة خلال القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

ومن بين هذه الإسهامات الفكرية البارزة، يبرز تصور عبد الكبير الخطيبي[2] لمفهوم "النقد المزدوج"[3]، والذي يدعو فيه إلى مراجعة مزدوجة للذات والآخر (الخطيبي، 2009، ص 9)، عبر تفكيك البُنى الثقافية والسياسية التقليدية، وتحرير الخطاب من التبعية للمنظومات الفكرية الغربية أو الاستسلام للسرديات التراثية الساكنة.

وإذا ما اعتمدنا هذا المنظور كأداة تحليلية، فإننا نلاحظ أن الدبلوماسية العلوية وخاصة في عهد المولى إسماعيل[4] تجسّد بشكل عملي هذه الرؤية المزدوجة: فهي من جهة تُخاطب القوى الأجنبية بمنطق القوة والسيادة، ومن جهة أخرى تعيد إنتاج سردية سياسية مستقلة عن التبعية للخلافة العثمانية أو التماهي مع الغرب.

هكذا، يمكن القول إن الدبلوماسية المغربية خلال هذه المرحلة لم تكن فقط أداةً للتفاوض، بل كانت أيضاً وسيلةً لإعادة تعريف الهوية السياسية في سياق دولي متقلّب، وهي وظيفة تلتقي بشكل عميق مع ما دعا إليه الخطيبي من ضرورة بناء خطاب مغربي حديث ينطلق من "الهام

الفصل الأول :تأسيس الدولة العلوية وبدايات الدبلوماسية

في هذا الفصل، يتم التركيز على السياق التاريخي لنشأة الدولة العلوية في القرن السابع عشر، بعد فترة من الفوضى السياسية والنزاعات القبلية التي شهدها المغرب عقب سقوط الدولة السعدية. وقد كان تأسيس الدولة العلوية سنة 1666 بمثابة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المغرب، حيث تم إرساء دعائم وحدة الدولة واستقرارها من جديد[5].

جاء العلويون إلى الحكم من منطقة تافيلالت، مستفيدين من نسبهم الشريف الذي منحهم شرعية دينية قوية، ومن قدرتهم على توحيد القبائل تحت راية واحدة. وقد كان الهدف الأساسي في البداية هو توحيد البلاد وإعادة فرض النظام، وهو ما تحقق تدريجياً من خلال مزيج من القوة العسكرية والتحالفات الدينية والقبلية.

ومنذ اللحظات الأولى، أبدت الدولة العلوية وعياً بأهمية العلاقات الخارجية، خصوصاً في ظل التحديات القادمة من القوى الأوروبية على السواحل المغربية. ورغم أن البداية كانت منصبة على توطيد السلطة داخلياً، إلا أن هناك إشارات إلى أولى المراسلات مع القوى الأجنبية، خاصةً من طرف المولى الرشيد ثم لاحقاً مع المولى إسماعيل.

تكشف اذن هذه المرحلة التأسيسية أن الدولة العلوية، رغم انشغالها بالحروب الداخلية، لم تُهمل البعد الخارجي. بل على العكس، حاولت منذ البداية بناء صورة "دولة شرعية جديدة" قادرة على مخاطبة العالم الخارجي باسم الإسلام والسيادة، بما يتماشى مع التراث الدبلوماسي المغربي.

الفصل الثاني :الدبلوماسية في عهد المولى إسماعيل

يُعتبر عهد المولى إسماعيل (1672–1727) من أهم الفترات في تاريخ الدولة العلوية، ليس فقط من حيث تثبيت السلطة المركزية، بل أيضاً من حيث بلورة دبلوماسية مغربية فاعلة ومنظمة تجاه الداخل والخارج. وقد عُرف هذا السلطان بشخصيته القوية وقدرته على فرض هيبة الدولة، وبرز أيضاً كواحد من أبرز السلاطين الذين جعلوا من الدبلوماسية أداة استراتيجية في الدفاع عن السيادة الوطنية.

حيث ورث المولى إسماعيل دولة غير مستقرة، متعددة التحديات، سواء من حيث التمردات الداخلية أو التهديدات الخارجية، خاصةً من القوى الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، وهولندا). غير أن السلطان العلوي عمل على تقوية الجيش، خاصة من خلال تأسيس جيش عبيد البخاري، كما أرسى نظاماً مركزياً صارماً وفعّالاً.

ومن المبادرات الدبلوماسية:

1 . العلاقات مع فرنسا : أرسل المولى إسماعيل عدة رسائل إلى الملك لويس الرابع عشر، وتبادل الطرفان الهدايا والبعثات الدبلوماسية. وتُعد هذه العلاقة من أوضح الأمثلة على التفاوض بين سلطنتين كبيرتين، حيث عرض المغرب اتفاقات تجارية مشروطة باحترام السيادة.

2 . المفاوضات بشأن الأسرى : شكّلت قضية الأسرى الأوروبيين أحد أهم ملفات السياسة الخارجية، إذ كان السلطان يستخدمها ورقة تفاوضية قوية لفرض شروطه، وأحياناً لانتزاع اعترافات واحترام للمصالح المغربية.

3 . العلاقات مع الدولة العثمانية : رغم عدم وجود صراع مباشر، إلا أن المولى إسماعيل ظل يحرص على التميز السياسي والديني، مبرزاً استقلال المغرب عن الخلافة العثمانية.

فاعتمدت الدولة على المراسلات الرسمية المكتوبة بخط السلطان أو كبار الكُتاب، استخدام السفراء والعلماء والوسطاء الأجانب لنقل الرسائل وتقديم الهدايا كأداة دبلوماسية موازية للمفاوضات السياسية.

تدل هذه المرحلة إذن على أن المغرب في عهد المولى إسماعيل انتقل من مجرد ردود أفعال دبلوماسية إلى بناء سياسة خارجية متكاملة تقوم على المبادرة، السيادة، واستعمال عناصر القوة الخشنة والناعمة معاً. لقد مثّلت دبلوماسية هذا العهد تعبيراً عن دولة قوية، تعي موقعها الجيوسياسي، وتدرك كيف توظف أدوات التفاوض لحماية مصالحها

الفصل الثالث :العلاقات المغربية – الأوروبية في القرنين 17 و18

يشكّل هذا الفصل استعراضاً دقيقاً للعلاقات المعقدة بين المغرب والدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث برز المغرب كفاعل مستقل في محيط تهيمن عليه الإمبراطوريات البحرية والتجارية الكبرى. وقد اتسمت هذه العلاقات بالدينامية والتنوع، بين تحالفات مؤقتة، توترات بحرية، واتفاقيات تجارية ودبلوماسية متعددة.

مع تزايد الأطماع الأوروبية في السواحل الأطلسية والمتوسطية للمغرب، وتوسّع نشاط القراصنة المغاربة والجزائريين، بدأت الدول الأوروبية في البحث عن حلول تفاوضية تحفظ مصالحها التجارية وتقلّل من الاحتكاك العسكري مع السلاطين المغاربة.

من أبرز القوى الأوروبية المعنية :

1 . فرنسا : رغم العلاقات الوثيقة أحياناً، إلا أن المغرب كان يتعامل بحذر مع فرنسا، خاصة بعد تدخلاتها في الجزائر وتونس. وقد عُقدت عدة اتفاقيات لتنظيم التجارة ومعاملة الأسرى. (التازي، ص. 7).

2 . إنجلترا : كانت العلاقات متذبذبة بين فترات من التحالف والتوتر، خصوصاً حول القضايا البحرية. وظهرت مراسلات دبلوماسية عديدة بين الملوك البريطانيين والسلاطين المغاربة، حول السلام والتجارة. (التازي، ص. 61).

3 . إسبانيا : شكلت الجار الأكبر والمهدّد التاريخي، وتعددت المواجهات حول مدن الشمال (سبتة، مليلية). غير أن المغرب لم يمتنع عن التفاوض حين تقتضي المصلحة، خصوصاً بشأن الأسرى أو الصيادين. (التازي، ص. 45).

سمات الدبلوماسية المغربية في هذه الفترة:

المرونة الاستراتيجية : تكيّف المغرب مع تغيّر التحالفات الأوروبية، حيث لم يتردد في التعامل مع أي طرف يخدم المصالح الوطنية.

استخدام الأسرى كأداة تفاوضية : لم يكن الغرض الانتقامي هو الهدف الأساسي من احتجاز الأسرى، بل كانت أداة فعالة لفرض شروط سياسية وتجارية.

الوعي بالموازين الدولية : حافظ المغرب على موقع مستقل دون الخضوع لأي حماية أجنبية، وهو ما يعكس إدراكاً عميقاً لتعقيدات البيئة الدولية.

تبرز هذه الفترة النضج المتزايد للدبلوماسية المغربية، والتي تجاوزت منطق الدفاع إلى منطق المبادرة والتفاوض على قدم المساواة مع القوى الأوروبية. وقد ساعد الموقع الجغرافي للمغرب، إلى جانب الشخصية الكارزمية لبعض السلاطين، على تعزيز هذا الدور الخارجي بشكل ملحوظ .

الفصل الرابع :السياسة الخارجية خلال القرن التاسع عشر

يشكّل القرن التاسع عشر منعطفاً حاسماً في تاريخ العلاقات الخارجية المغربية، حيث دخلت البلاد مرحلة شديدة التعقيد نتيجة لتزايد الهيمنة الأوروبية على العالم، وتصاعد الضغوط الاستعمارية. وقد واجه المغرب هذا الواقع بسياسة دبلوماسية دقيقة حاولت الحفاظ على الاستقلال الوطني، لكن في إطار توازن هش ومتغير باستمرار.

شهد هذا القرن التوسّع الإمبريالي الكبير في إفريقيا وآسيا، واشتداد التنافس بين القوى الكبرى، خاصة فرنسا، بريطانيا، وإسبانيا. وفي هذا الإطار، أصبح المغرب محل أطماع إستراتيجية كونه يمثل مدخلاً حيوياً إلى القارة الإفريقية وموقعاً جغرافياً حساساً في مضيق جبل طارق. من أبرز التحديات التي واجهها المغرب:

1 . الحرب مع فرنسا (معركة إيسلي 1844) : تُعدّ معركة إيسلي سنة 1844 من أبرز المحطات التي كشفت حدود السياسة الخارجية المغربية في القرن التاسع عشر. فقد أدى دعم المغرب للمقاومة الجزائرية بقيادة الأميرعبد القادر[6] إلى صدام مباشر مع فرنسا، التي كانت قد رسّخت احتلالها للجزائر وتسعى إلى تحييد أي دعم إقليمي للمقاومة. وقد شكّلت هذه الحرب اختباراً حاسمًا لقدرات الدولة المغربية العسكرية والدبلوماسية، إذ أظهرت الهزيمة العسكرية ضعف الجيش التقليدي أمام الآلة العسكرية الفرنسية الحديثة.

أسفرت هذه الهزيمة عن توقيع معاهدة للا مغنية سنة 1845، التي لم تقتصر آثارها على ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر، بل حملت دلالات سياسية عميقة، إذ كرّست اختلال ميزان القوى لصالح فرنسا، وأجبرت المغرب على إعادة النظر في خياراته الخارجية. كما مثّلت هذه المعاهدة بداية تراجع الدور الإقليمي للمغرب، وتحوله من فاعل إقليمي مؤثر إلى دولة تسعى بالأساس إلى تجنب الصدامات المباشرة مع القوى الاستعمارية.

2 . التغلغل القنصلي: إلى جانب الضغط العسكري، شكّل التغلغل القنصلي أحد أخطر التحديات التي واجهت السياسة الخارجية المغربية خلال القرن التاسع عشر. فقد تزايد عدد القنصليات الأوروبية في المدن المغربية الكبرى، ورافق ذلك توسع في الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب، خاصة في المجال التجاري والقضائي. وقد أدّى هذا الوضع إلى ظهور ما عُرف بـــ«نظام الحماية القنصلية»، الذي سمح لعدد متزايد من المغاربة بالتمتع بـــ"نظام الحماية القنصلية[7]."

أحدث هذا النظام خللًا عميقًا في السيادة القانونية للدولة، إذ بات القضاء المغربي عاجزًا عن ممارسة سلطته على فئات واسعة من السكان، كما تراجعت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب وتنفيذ القوانين. و لم يكن هذا التغلغل القنصلي مجرد مسألة قانونية، بل كان أداة سياسية استخدمتها القوى الأوروبية لتوسيع نفوذها داخل المجتمع المغربي، وإضعاف السلطة المركزية من الداخل.

3 . الديون الخارجية : مع تزايد النفقات العسكرية والإدارية، واضطرار الدولة إلى تمويل إصلاحات محدودة في الجيش والإدارة، بدأ المغرب خلال القرن التاسع عشر في اللجوء إلى الاستدانة من الخارج. وقد مثّلت هذه الديون مدخلًا مباشرًا للتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية، حيث ارتبطت القروض بشروط قاسية فرضت رقابة أجنبية على الموارد المالية للدولة، خاصة مداخيل الجمارك.

تحولت الديون من أداة مالية إلى وسيلة سياسية للضغط، إذ استُخدمت لتبرير التدخل في السياسات الاقتصادية، وفرض إصلاحات تخدم المصالح الأوروبية أكثر مما تخدم متطلبات التنمية الداخلية. وهكذا، فقد المغرب جزءًا مهمًا من استقلاله الاقتصادي، وهو ما انعكس بشكل مباشر على سياسته الخارجية، التي أصبحت أكثر خضوعًا للإملاءات الأجنبية.

4. حدود السياسة الخارجية المغربية في القرن التاسع عشر: اتسمت السياسة الخارجية المغربية خلال القرن التاسع عشر بمحاولة التوفيق بين الحفاظ على الاستقلال وتجنب الصدام المباشر مع القوى الأوروبية. غير أن هذه السياسة، رغم ما اتسمت به من حذر ومرونة،

اصطدمت بواقع دولي غير متكافئ، حيث لم تعد الأدوات الدبلوماسية التقليدية قادرة على مواجهة منظومة استعمارية تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية في آن واحد.

كما أن غياب إصلاحات بنيوية عميقة في الجيش والإدارة والدبلوماسية، إضافة إلى ضعف التحالفات الدولية، جعل المغرب في موقع دفاعي دائم، يفتقر إلى المبادرة والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث. وقد أسهم هذا الوضع في تآكل تدريجي للسيادة، مهد الطريق للتحولات الكبرى التي ستشهدها السياسة الخارجية المغربية في مطلع القرن العشرين.

استراتيجيات الدبلوماسية المغربية:

اعتمدت الدبلوماسية المغربية خلال القرن التاسع عشر جملة من الاستراتيجيات التي هدفت إلى الحفاظ على الاستقلال السياسي في سياق دولي متزايد التعقيد. فقد حرص المغرب على تنويع علاقاته الخارجية وإقامة توازن دقيق بين مختلف القوى الأوروبية، دون الانحياز الدائم إلى طرف بعينه، وذلك تفادياً للدخول في تبعية سياسية أو تحالفات مقيِّدة للسيادة. وفي هذا الإطار، تمسّك السلاطين المغاربة بالاحتفاظ باستقلال القرارين الديني والسياسي، رافضين بشكل صريح كل أشكال الوصاية أو الحماية، ومؤكدين على شرعيتهم بوصفهم حكّاماً للأمة وحماة لوحدتها الدينية والسياسية. كما استعان المغرب بنخب علمية وإدارية ذات تكوين فقهي ودبلوماسي، تم انتدابها لتمثيل الدولة في المفاوضات والمعاهدات الدولية، وهو ما أسهم في تعزيز صورة المغرب كدولة ذات تقاليد سياسية عريقة ومحاور يحظى بالاحترام في الساحة الدولية. ورغم تزايد الضغوط الخارجية وتشابك التحديات العسكرية والاقتصادية، استطاع المغرب أن يحافظ على وضعه كدولة مستقلة طيلة القرن التاسع عشر، وهو ما يُحسب للدبلوماسية المغربية التي لعبت في العديد من المحطات أدواراً استباقية لتأجيل التدخل المباشر. غير أن التحولات العالمية المتسارعة، وما رافقها من اختلال عميق في موازين القوة، كانت أكبر من قدرة النظام التقليدي على مواكبتها، مما جعل نهاية القرن تنذر ببداية تراجع تدريجي للسيادة، سيتحوّل لاحقًا إلى فقدان فعلي لها في مطلع القرن العشرين.

يُظهر تحليل السياسة الخارجية المغربية خلال القرن التاسع عشر أن هذا القرن شكّل مرحلة انتقالية بين منطق السيادة التقليدية ومنطق التبعية التدريجية داخل نظام دولي إمبريالي. فقد واجه المغرب تحديات عسكرية، وقانونية، واقتصادية متشابكة، كشفت حدود قدرته على التكيف مع التحولات العالمية المتسارعة. وبذلك، فإن هذا الفصل يمثّل تمهيداً ضرورياً لفهم الأزمات الدبلوماسية الكبرى التي ستتبلور لاحقًا، ومقدمات فقدان السيادة التي ستفضي إلى فرض نظام الحماية سنة 1912.

الفصل الخامس :مقدمات فقدان السيادة

يمثل هذا الفصل لحظة فارقة في التاريخ الدبلوماسي المغربي، حيث دخلت البلاد في مرحلة دقيقة من التراجع الاستراتيجي أمام الضغوط الأجنبية، تمهيداً لفقدان السيادة الكاملة وفرض نظام الحماية سنة 1912. وتكشف الوثائق والتحركات الدبلوماسية في هذه الفترة عن محاولات مغربية أخيرة للحفاظ على الاستقلال السياسي، من خلال استخدام كافة الأدوات الدبلوماسية المتاحة، رغم اختلال ميزان القوى لصالح القوى الإمبريالية.

مع نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت القوى الأوروبية تتعامل مع المغرب ككيان قابل للتقاسم، وسط تنافس محموم بين فرنسا، إسبانيا، وإنجلترا، بل وحتى ألمانيا. وقد انعكست هذه التحركات في المؤتمرات الدولية والتدخلات العسكرية غير المعلنة، التي كانت تُغلّف غالباً بمطالب تجارية أو "حماية للرعايا[8]".

الملفات الكبرى في السياسة الخارجية:

1 . أزمة طنجة (1905) وبداية التدويل العلني للقضية المغربية: تُعد أزمة طنجة سنة 1905 نقطة تحوّل حاسمة في مسار فقدان السيادة المغربية. فقد شكّلت الزيارة المفاجئة للإمبراطور الألماني غليوم الثاني إلى طنجة إعلانًا صريحًا عن دخول ألمانيا على خط التنافس حول المغرب. جاءت هذه الزيارة في سياق محاولة إفشال التفاهم الفرنسي–البريطاني (الوفاق الودي لسنة 1904)، الذي منح فرنسا حرية التحرك في المغرب مقابل تنازلات بريطانية في مناطق أخرى.

حاول السلطان المغربي استثمار هذا التناقض بين القوى الأوروبية الكبرى، من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يضمن استقلال البلاد ويضع حدًا للتدخلات الأحادية. غير أن هذه المناورة الدبلوماسية، رغم ذكائها السياسي، كشفت في الوقت نفسه عن هشاشة الوضع المغربي، إذ بات مصير البلاد يُناقش في العواصم الأوروبية لا في فاس أو مراكش.

2 . مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) وحدود الإصلاح تحت الوصاية: انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 بوصفه محاولة دولية لتنظيم الوضع المغربي، تحت شعار حماية استقلاله ووحدته الترابية. غير أن مخرجات المؤتمر حملت في طياتها بداية تفكيك السيادة الفعلية للدولة المغربية، إذ تم الاتفاق على فرض إصلاحات مالية وأمنية بإشراف أوروبي مباشر.

رغم الإقرار الشكلي بسيادة السلطان، فإن إنشاء شرطة مختلطة بإشراف فرنسي وإسباني، ووضع البنك المخزني تحت رقابة دولية، شكّلا عمليًا آليات دائمة للتدخل في الشؤون الداخلية. وهكذا، تحولت الإصلاحات من أدوات تحديث سيادي إلى وسائل ضبط وهيمنة، أفقدت الدولة قدرتها على اتخاذ القرار المستقل.

3 . تفاقم الديون والتدخل المالي : مثّل العامل المالي أحد أخطر أدوات اختراق السيادة المغربية. فمع تزايد النفقات العسكرية وضعف الموارد، لجأ المخزن إلى الاقتراض من البنوك الأوروبية بشروط مجحفة. ومع تعثر السداد، تحولت الديون إلى ذريعة لتوسيع التدخل الأجنبي، خصوصًا عبر التحكم في مداخيل الجمارك والضرائب.

لم يكن هذا التدخل المالي معزولًا عن السياق السياسي، بل كان جزءًا من استراتيجية استعمارية شاملة تهدف إلى إخضاع الدولة من الداخل، دون الحاجة إلى احتلال عسكري مباشر في المرحلة الأولى. وهكذا، فقد المغرب جزءًا كبيرًا من استقلاله الاقتصادي قبل أن يفقد سيادته السياسية رسميًا.

ومن ثم، يمكن القول إن اختلال ميزان القوى الدولية، الذي طبع المرحلة السابقة، انعكس بشكل مباشر على طبيعة العمل الدبلوماسي المغربي خلال مرحلة الأزمة، سواء من حيث أدواته أو رهاناته أو حدوده العملية.

تميّز العمل الدبلوماسي المغربي خلال مرحلة الأزمة التي سبقت فرض نظام الحماية بتحوّلات عميقة عكست اختلال ميزان القوى الدولية وتراجع قدرة الدولة على فرض شروطها في الساحة الخارجية. ففي سياق دولي كانت تهيمن عليه القوى الإمبريالية الأوروبية، لم يعد من الممكن للمغرب الاستمرار في منطق المفاوضة الندّية الذي طبع علاقاته الخارجية خلال فترات سابقة، بل انتقل تدريجيًا إلى أسلوب دبلوماسي يقوم على الاستعطاف السياسي ومحاولة كسب تعاطف بعض القوى الدولية الصاعدة أو البعيدة نسبيًا عن الصراع المباشر في شمال إفريقيا، وعلى رأسها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد راهن المخزن على توظيف التناقضات القائمة بين هذه القوى وبين فرنسا وبريطانيا، أملًا في خلق توازن دولي يحدّ من التوسع الفرنسي ويصون الحد الأدنى من الاستقلال السياسي. غير أن هذا الرهان، رغم ما انطوى عليه من قراءة ظرفية ذكية لموازين القوى، لم يُفضِ إلى نتائج حاسمة، إذ لم تكن تلك الدول مستعدة لتحمّل كلفة مواجهة مباشرة مع القوى المهيمنة دفاعًا عن سيادة المغرب، خاصة في ظل أولوياتها الاستراتيجية والاقتصادية الخاصة.

إلى جانب هذا التحول في منطق العمل الدبلوماسي، برزت محدودية البنية المؤسسية للجهاز الدبلوماسي المغربي كأحد العوامل البنيوية التي أسهمت في تعميق الأزمة. فقد ظل هذا الجهاز يعتمد أساسًا على مبعوثين فرديين ومهام ظرفية، في غياب مؤسسات دبلوماسية حديثة

قادرة على إنتاج معرفة استراتيجية دقيقة بالتحولات الدولية، أو على بلورة سياسات خارجية استباقية. كما أن بطء آليات اتخاذ القرار، وضعف التنسيق بين المركز والممثليات الخارجية، جعلا الدبلوماسية المغربية تتحرك في الغالب كردّ فعل على المبادرات الأجنبية، بدل أن تكون فاعلًا مؤثرًا في صياغة مسار الأحداث.

وقد ازداد هذا القصور وضوحًا مع تسارع الإيقاع الدولي في مطلع القرن العشرين، حيث أصبحت المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الثنائية أدوات حاسمة لإعادة رسم خرائط النفوذ، في وقت لم يكن فيه المغرب يمتلك الوسائل التقنية والبشرية اللازمة لمواكبة هذه الديناميات المعقدة.

كما شكّل غياب التحالفات الاستراتيجية الحقيقية أحد أبرز مظاهر هشاشة الموقع الدبلوماسي المغربي خلال هذه المرحلة. فبدل الانخراط في شراكات طويلة الأمد قائمة على تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية، ظل المغرب يعتمد على تحالفات ظرفية وغير متكافئة، تقوم أساسًا على استغلال التناقضات بين القوى الكبرى دون امتلاك ضمانات فعلية لاستمرار هذا الدعم أو تحوّله إلى التزام سياسي ملموس. وقد جعل هذا الوضع الدولة المغربية معزولة نسبيًا في مواجهة التكتلات الأوروبية المتماسكة، التي كانت تمتلك رؤية واضحة وأدوات ضغط متعددة، مالية وعسكرية ودبلوماسية. وهكذا، وجد المغرب نفسه في وضع تفاوضي ضعيف، يفتقر إلى شبكة دعم دولية قادرة على منحه هامش مناورة حقيقي، الأمر الذي سرّع من انتقاله من وضع السيادة الفعلية إلى حالة من التبعية السياسية المتزايدة.

تُظهر هذه السمات مجتمعة أن أزمة الدبلوماسية المغربية في هذه المرحلة لم تكن مجرد إخفاقات ظرفية أو أخطاء في التقدير، بل كانت تعبيرًا عن أزمة أعمق تمسّ بنية الدولة نفسها وموقعها داخل النظام الدولي. فقد واجه المغرب نظامًا عالميًا قائماً على منطق القوة والتحالفات، بأدوات تقليدية ومحدودة، مما جعل دبلوماسيته عاجزة عن وقف مسار التآكل التدريجي للسيادة، ومهّد الطريق لتحويل الوصاية غير المعلنة إلى حماية رسمية سنة 1912.

تمثل هذه المرحلة لحظة الانهيار التدريجي للسياسة الخارجية المغربية، رغم بعض المحاولات اليائسة للتصدي للهجمة الاستعمارية. ويظهر أن غياب التحديث المؤسسي، واستمرار الاعتماد على أدوات تقليدية في سياق دولي متغير، كان من العوامل الأساسية التي مهّدت الطريق لفقدان السيادة. ومع ذلك، تبقى هذه المرحلة نموذجاً مهماً لفهم كيف حاول المغرب، ولو بوسائل محدودة، الدفاع عن كيانه في وجه استعمار متربص[9][10].

خاتمة عامة

مع نهاية القرن التاسع عشر، كانت ملامح فقدان السيادة قد بدأت تتضح بشكل جلي، رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الدبلوماسية المغربية للحفاظ على الاستقلال. وقد مهّدت التحولات الاقتصادية، السياسية والعسكرية في أوروبا إلى بروز نظام دولي جديد لم تعد فيه القوى التقليدية كالمغرب قادرة على فرض شروطها، مما أدى إلى توقيع معاهدة الحماية سنة 1912[11].

إلا أن الدبلوماسية المغربية لم تختفِ، بل أعادت تشكيل ذاتها في سياق جديد، حيث تحوّلت من دبلوماسية سلطانية إلى دبلوماسية مقاومة وثقافية، تجلت لاحقاً في حركات التحرر الوطني ومطالب الاستقلال. ومع منتصف القرن العشرين، ستعود المملكة المغربية إلى الساحة الدولية كدولة مستقلة، مستفيدة من تراكمات قرون من الخبرة الدبلوماسية التي أصبحت جزءاً من هويتها السياسية الحديثة. وبذلك، فإن دراسة الدبلوماسية المغربية في العهد العلوي لا تكتفي بتأريخ الماضي، بل تشكل مفتاحاً لفهم الحاضر واستشراف مستقبل السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير

ومن هنا يظل السؤال مفتوحًا حول الكيفية التي يمكن من خلالها استثمار هذا الإرث الدبلوماسي التاريخي في مواجهة التحديات الجيوسياسية المعاصرة، دون الوقوع مجددًا في منطق التبعية أو اختلال موازين القوة.

GOUVERNEMENT IMPÉRIAL
DU
MAROC
(PROTECTORAT FRANÇAIS)
EMPRUNT GARANTI
Obligation de Cinq Cents Francs
AU PORTEUR
N° 325434

1معاهدة فاس

GOUVERNEMENT IMPÉRIAL
DU
MAROC
(PROTECTORAT FRANÇAIS)
EMPRUNT GARANTI
POUR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Conformément aux lois des 16 Mars 1914 et 25 Mars 1916
Représenté par 408.928 Obligations 5 % de Frs 500
ET AUTORISÉ PAR DÉCRET DU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
DU 24 FÉVRIER 1916
Obligation de Cinq Cents Francs
AU PORTEUR
N° 325,434
Rapportant un intérêt annuel de VINGT-CINQ Francs
Payable par semestre les 1er Mars et 1er Septembre de chaque année
Rabat, le 1er Mars 1918.
VISÉ POUR CONTROLE
EXTRAIT DES LOIS DES 16 MARS 1914 (ART. 4) ET 25 MARS 1916 (ART. 2)
EXTRAIT DU CONTRAT PASSÉ ENTRE LE GOUVERNEMENT IMPÉRIAL DU MAROC, LE PROTECTORAT FRANÇAIS ET LA BANQUE D'ÉTAT DU MAROC

المصادر والمراجع:

- التازي، عبد الهادي. (1989). التاريخ الدبلوماسي للمغرب: من أقدم العصور إلى اليوم (الجزء العاشر، عهد العلويين، الجزء 2)، أكاديمية المملكة المغربية.
- التازي، عبد الهادي. (1988). التاريخ الدبلوماسي للمغرب: من أقدم العصور إلى اليوم (الجزء الثامن، السعديين). أكاديمية المملكة المغربية.
- الخطيبي، عبد الكبير النقد المزدوج. (1989). مطابع مشورات عكاظ.
- الخطيبي، عبد الكبير. (2009). النقد المزدوج (ترجمة جماعية، ط. 1). بيروت: منشورات الجمل.
- منتدى ماري أنطوانيت). صورة السلطان مولاي إسماعيل([صورة الغلاف]. تم الاسترجاع في 6 يونيو 2025، من https://marie-antoinette.forumactif.org/t3386-moulay-ismail-sultan-du-maroc-1672-1727
- In Morocco 1918 [Fotografía histórica]. GetArchive. Recuperado el 13 de junio de 2025, de https://itoldya420.getarchive.net/amp/media/morocco-1918-17ed2c

الهوامش:

[1] يُعدّ عبد الهادي التازي (1921–2015) من أبرز المؤرخين والدبلوماسيين المغاربة، وقد خصّص جزءًا كبيرًا من أبحاثه لتوثيق العلاقات الدولية للمغرب، خاصة في فترة ما قبل الحماية. من أهم مؤلفاته كتاب "الدبلوماسية المغربية من خلال الوثائق"، حيث اعتمد على وثائق أصلية لمعاهدات واتفاقيات عقدها المغرب مع القوى الأجنبية. وقد كشف التازي من خلال دراساته كيف مهّدت هذه المعاهدات، خاصة معاهدات الامتيازات والحماية القنصلية، الطريق لفقدان السيادة المغربية وفرض الحماية الفرنسية سنة 1912

[2] عبد الكبير الخطيبي (1938–2009) هو أحد أبرز المفكرين والكتّاب المغاربة في القرن العشرين، تميز بإنتاجه المتنوع الذي جمع بين الرواية، الشعر، النقد الأدبي، السوسيولوجيا، والفكر الفلسفي.

[3] انظر تصور عبد الكبير الخطيبي لـــ "النقد المزدوج" في كتابه النقد المزدوج، حيث يدعو إلى تفكيك البُنى الفكرية التقليدية وبناء خطاب حداثي من موقع الهامش.

[4] المولى إسماعيل بن الشريف (1645–1727) يُعدّ من أعظم سلاطين المغرب وأكثرهم تأثيرًا في التاريخ، وهو ثاني سلاطين الدولة العلوية

[5] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدبلوماسية المغربية عبر التاريخ، دعوة الحق، العدد 408، 2002،

تم الاسترجاع من: https://web.archive.org/web/20190403012833/http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7085، بتاريخ 17 ماي 2025.

[6] يُعدّ الأمير عبد القادر الجزائري (1808–1883) من أبرز الشخصيات في تاريخ المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر، وقد عُرف بمقاومته البطولية للاستعمار الفرنسي في الجزائر. كان قائدًا عسكريًا، مفكرًا، ودبلوماسيًا، أسّس دولة قائمة على أسس إدارية وتنظيمية حديثة في الغرب الجزائري، واتخذ من مدينة معسكر عاصمة له.

بعد مقاومة دامت أكثر من 15 سنة، لجأ إلى المغرب الأقصى سنة 1847، لكنه اضطر إلى تسليم نفسه بعد ضغوط فرنسية على السلطان المغربي، ثم نُفي إلى فرنسا فتركيا حيث توفي في دمشق. يُعتبر الأمير عبد القادر رمزًا للنضال والتحرر في العالم الإسلامي، ومثالاً على القائد الذي جمع بين السيف والفكر

[7]" نظام الحماية القنصلية" هو نظام قانوني وسياسي نشأ في القرن التاسع عشر في المغرب، وكان يُتيح للأجانب المقيمين أو المتعاملين مع المغرب، وخاصة الأوروبيين، منح "الحماية القنصلية" لأشخاص مغاربة، تُوفر لهم امتيازات قانونية وإعفاءات من السلطات المحلية.

[8]" حماية للرعايا" يُشير إلى سياسة أو إجراء كانت تتبعه الدول الأجنبية، خاصة في القرن 19 وبداية القرن 20، تقوم بموجبه بـــمنح الحماية القانونية والدبلوماسية لرعاياها (أو حتى لأشخاص محليين) في دول ذات سيادة محدودة أو خاضعة لنفوذ أجنبي، مثل المغرب في تلك الفترة.

[9] شهد المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تدهورًا تدريجيًا في سياسته الخارجية، نتيجة غياب التحديث المؤسسي والاعتماد المستمر على أدوات تقليدية في سياق دولي متحوّل. وقد استغلت القوى الاستعمارية هذا الضعف لتوسيع نفوذها عبر معاهدات الحماية التي منحتها امتيازات واسعة، أبرزها حق التدخل في الشؤون الداخلية، وتوسيع نظام الحماية القنصلية على حساب السيادة الوطنية. ورغم محاولات المخزن تنفيذ بعض الإصلاحات لمواجهة هذا الخطر، إلا أن هذه الجهود ظلت محدودة، مما مهّد الطريق لتوقيع معاهدة الحماية الفرنسية سنة 1912، التي كرّست فقدان المغرب لاستقلاله الفعلي.

[10] رغم التحديات الداخلية والضغوط الخارجية، بذل المغرب في القرن التاسع عشر محاولات متعددة للحفاظ على سيادته ومواجهة الأطماع الاستعمارية المتزايدة. فقد قام بعض السلاطين، وعلى رأسهم الحسن الأول، بإطلاق إصلاحات تهدف إلى تحديث الجيش والإدارة، وبعث وفود دبلوماسية إلى أوروبا لفهم العالم الجديد والتفاوض مع القوى الكبرى. كما سعى المغرب إلى تحقيق توازن بين الدول الأوروبية المتنافسة، مستفيدًا من التناقضات بينها لتأجيل السيطرة الكاملة عليه. ورغم ضعف الوسائل وتباطؤ الإصلاحات، فإن هذه الجهود تُظهر وعيًا مبكرًا بخطورة الاستعمار، وإرادة سياسية للدفاع عن الكيان المغربي، ولو ضمن شروط غير متكافئة.

[11] **معاهدة فاس**. معاهدة وقعت في 30 مارس 1912 تنازل بموجبها السلطان عبد الحفيظ عن سيادة المغرب لصالح فرنسا